واشنطن تايمز: حصار قطر فشل ونمو اقتصادها سيتجاوز اقتصاد آل سعود والإمارات

التغيير

سلط تقرير نشرته صحيفة "واشنطن تايمز" الأمريكية الضوء على فشل الحصار الجوي والبحري والبري المفروض على قطر من طرف آل سعود والإمارات والبحرين بالإضافة لمصر، منذ أكثر من عامين، موضحاً كيف رفضت قطر الخضوع للضغوط، وذهبت بعيداً في الاعتماد على نفسها وتعزيز استقلال اقتصادها.

كما تناول التقرير تنبؤات صندوق النقد الدولي التي تتوقع أن يكون معدل النمو السنوي للاقتصاد القطري أعلى من دول جوارها، وعلى رأسهم آل سعود والإمارات.

الاكتفاء الذاتي وآفاق جديدة

لا شك أن امتلاك قطر، الغنية بالغاز، صندوق ثروة سيادياً بقيمة 320 مليار دولار، كان من أهم العوامل التي ساعدت في تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يقول أحمد الخلف، الرئيس التنفيذي لشركة تطوير المشاريع

الدولية: "لسنا دولة فقيرة".

"بعد أن أغلقت مملكة آل سعود الحدود البرية أمام الشاحنات، ومنعت الإمارات السفن من الإبحار هنا من ميناء الحاويات في ميناء جبل علي، كنا مستعدين أن نطير في الكافيار بالطائرة ونطعم شعبنا بذلك"، يضيف الخلف.

وساعدت القيادة القطرية على متابعة حملة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، من خلال مع تنويع علاقاتهم التجارية ليحلوا محل جيران الخليج الذين فرضوا الحصار.

ففي عام 2018، قام مستثمرون أمريكيون وصينيون وكوريون جنوبيون وآخرون، بوضع رهانات جديدة على قطر.

وتعززت العلاقات الاقتصادية بين قطر وتركيا وإيران والهند وباكستان بدلاً من مملكة آل سعود والإمارات كمصادر للسلع الاستهلاكية المستوردة.

ويقول الخلف إن قطر تحدت المناخ القاسي والتربة الرملية وندرة المياه لتعزيز أمنها الغذائي، خاصة بالنسبة لزراعة الخضراوات؛ وذلك من خلال وضع حلول لهذه المشكلات مثل الدفيئات المائية (الخيم الزراعية) لإنتاج خضراوات مثل الخس والنعناع والباذنجان والطماطم.

وقال المهندس فهد بن صالح، الذي توسعت مزرعته من نحو 5 فدانات في 2017 إلى 74 فداناً اليوم: "إن قطر تلبي الآن 30٪ من احتياجاتها من الخضراوات، وإذا استطعنا الحصول على الدعم الكامل من الحكومة فيمكننا تحقيق ذلك بنسبة 80٪ خلال ثلاث سنوات".

لم تصدر الحكومة أرقاماً عن تكلفة حملة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، لكن رؤية قطر الوطنية 2030 تتوقع نفقات حكومية بقيمة 16.4 مليار دولار للبنية التحتية والاستثمار العقاري على مدار السنوات الأربع القادمة.

وكانت قطر قد استوردت قبل الحصار نحو 60٪ من الأدوية من مملكة آل سعود والإمارات، و80٪ من منتجات الألبان في نفس الفترة من مملكة آل سعود أيضاً (حسب وزارة التجارة والصناعة القطرية).